مدارس وقعت عقوداً لإنتاج الألبسة وأخرى للمقاعد

مدير التعليم المهني لـ«الوطن»: وزير التربية أكد أن هذا العام سيكون عام التعليم المهني

محمود الصالح

كشف مدير التعليم الفني والمهني في وزارة التربية فهمي الأكحل أن المدارس المهنية والفنية التي بدأت بتطبيق القانون رقم ٣٨ لعام ٢٠٢١ استطاعت خلال العام الأول لتطبيق هذا القانون إنجاز أعمال صيانة وتصنيع لمصلحة الغير بقيمة وصلت إلى مليار ليرة سورية. وأضاف الأكحل في تصريح خاص لـ«الوطن» أن العام الحالي سيكون عام التعليم المهني، وهذا ما أكده وزير التربية خلال اجتماعه الأخير مع الكوادر المعنية في التعليم المفني والمهني.

وأوضح مدير التعليم الفني والمهني في الوزارة أن القانون ٣٨ يهدف لتعزيز مهارات العمل والحياة وتعزيز مهارات الطلاب من خلال وجودهم ضمن بيئة عمل حقيقية، وتحقيق دخل مادي للطلاب والمدرسين وتأمين المستلزمات، مشيراً إلى أهمية التركيز على القيم التربوية والجودة في العمل.

وأضاف الأكحل: إن التطبيق الفعلي للقانون ٣٨ تم خلال عام ٢٠٢٣ فقط لأن التعليمات التنفيذية للقانون صدرت في نهاية عام ٢٠٢٢، وخلال العام الماضي تم تطبيق القانون في ١١ مدرسة فنية ومهنية على مساحة القطر وهناك توسع في العام الحالي في عدد المدارس التي ستطبق الجانب الإنتاجي من القانون، حيث تم تنفيذ مجموعة من المشاريع منها في حيث حمص تم تنفيذ عقود للطاقات المتجددة من إحدى المدارس لمصلحة جامعة البعث ولمصلحة نقابة النقل البري وجهات عامة أخرى، كما قامت الثانوية الصناعية في السويداء بإجراء الصيانة لخطاسات المياه التابعة للمؤسسة العامة لمياه السويداء، والتي تقوم بضخ مياه الشرب من الآبار.

وأشار إلى أن هناك مدارس نفذت عقود إنتاج المقاعد في طرطوس، وفي دمشق تم التعاقد لإنتاج الألبسة لمصلحة رياض الأطفال التابعة لنقابة المعلمين ووزارة التربية، إضافة لقيام بعض المدارس بإنتاج اللباس العمالي، وفي ريف دمشق تم إنتاج طاولات (الروبوت) لمصلحة هيئة التميز ومدارس المتفوقين، مشيراً إلى أن هناك عقوداً مع وزارة السياحة لتصنيع مقاعد لمدارس السياحة في حلب.

وأشار إلى أنه يتم الآن التنسيق مع وزارة المالية لمنح المدارس الفنية سلفاً مالية لتتمكن من إنجاز الأعمال التي تتعاقد عليها، وكذلك يتم التنسيق مع وزارة الكهرباء لتأمين الكهرباء للمدارس الفنية بشكل مستمر، مؤكداً أن هناك جهوداً كبيرة تبذل لتوفير الموارد الذاتية للمدارس المهنية.

منح المدارس الفنية سلف مالية لإنجاز أعمالها

وعن الإيرادات التي حققتها تلك المدارس في العام الأول من تطبيق القانون أوضح الأكحل أن مجموع الأعمال تصل إلى مليار ليرة سورية، وما حصلت عليه المدارس ودخل صناديقها من هذه الأعمال كواردات يصل إلى أكثر من ١٥٠ مليون ليرة، وهو مبلغ جيد في بداية هذا المشروع الوطني، وسيرتفع الرقم كثيراً بعد إدخال مدارس أخرى إلى هذا المجال وإنجاز المزيد من العقود.

وبين أنه يتم الآن التوسع في إحداث مراكز التدريب بعد أن تم مؤخراً وضع مركز حمص في الخدمة حيث ستكون هناك مراكز في اللاذقية وحلب الذي سيكون من المراكز المتميزة جداً لأنه سيختص في المهن الميكانيكية الثقيلة مثل الخراطة والتفريز واللحام وتشكيل المعادن والنسيج.

وبيّن الأكحل أن الوزير أكد خلال الاجتماع أن أحد أهداف التعليم المهني هو تعزيز كفاءات الطلاب وتهيئتهم لدخول سوق العمل، بما يساهم في توظيف تلك الإمكانات في إعادة الإعمار، مبيناً أهمية رصد نقاط القوة لتعزيزها ونقاط الضعف لمعالجتها.

وأشار إلى أن الوزير اعتبر أن قصص النجاح في التعليم المهني يجب أن تكون حالة عامة بجميع المدارس وهذا ما يحققه توظيف القانون ٣٨ بشكل أفضل، لافتاً إلى ضرورة تكثيف الجولات الميدانية وعقد ورشات عمل مع مديري المدارس المهنية، ووضع مصفوفة مع إطار زمني ونقاط تتبع في كل مديرية تبين واقع العمل على تطوير وتفعيل التعليم المهني فيها.

وزير التربية لرئيسة «مفوضية اللاجئين»: الحكومة السورية تحرص على تأمين التعليم لجميع الطلاب

الوطن

أكد وزير التربية محمد عامر ماريني خلال لقائه مع رئيسة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالوكالة حرص الحكومة السورية على تأمين التعليم لجميع الطلاب، مبيناً جهود وزارة التربية لتعويض الفاقد التعليمي وتشجيع الطلاب للعودة إلى المدرسة، وتأهيل المدارس خاصة بعد الزلزال الذي حصل العام الماضي، لافتاً إلى أهمية التنسيق لتطوير التعاون في المجالات التربوية المختلفة.

وناقش أمس ماريني مع رئيسة المفوضية التنسيق المشترك لدعم برامج العملية التعليمية المتعلقة بتعويض الفاقد التعليمي، والدعم النفسي الاجتماعي.

من جهتها أشارت رئيسة المفوضية إلى خطة العمل التي جرى العمل عليها سابقاً مع وزارة التربية خاصة ما يتعلق بالتدريب وتأهيل عدد من المدارس المتضررة بالزلزال، وتعويض الفاقد التعليمي، مبينة ضرورة تعزيز التعاون بما يلبي الاحتياجات التربوية.

معاون مدير التربية: نأمل العدول عن القرار.. ونعمل على تأمين باصات لنقل الطلاب

حرمان طلاب القنيطرة الأحرار «الذكور» من التقدم لامتحانات الثانوية العامة بمحافظتهم!

القنيطرة- خالد خالد

ليست المرة الأولى التي يتم فيها حرمان الطلاب الأحرار «الذكور» بالقنيطرة من التقدم لامتحانات الثانوية العامة على أرض محافظة القنيطرة، والمبرر الذي استندت إليه وزارة التربية صاحبة القرار بالحرمان، أعمال الغش التي جرت بامتحانات الدورة الماضية.

والأمر المثير للدهشة والاستغراب أنها إساءة للعملية الامتحانية، كما يقول الطلاب الذين تم تحديد مركز امتحاناتهم بمدينة دمشق، كما حدث في دورة عام ٢٠١٨.

واعتبر عدد من الطلاب أن التعليمات الوزارية المجحفة بحق الطلاب الأحرار في القنيطرة تركت أكثر من علامة استفهام حول التعاطي مع أبناء المحافظة والمبررات التي أدت إلى حرمان الأحرار من التقدم بمحافظتهم.

ويتساءل طلاب: لماذا هذه الازدواجية في المعايير عند وزارة التربية؟ وهل طلاب القنيطرة الموجودون الذين أساؤوا إلى العملية الامتحانية؟ ولماذا لا تحرم الوزارة طلاباً من محافظات أخرى من التقدم لامتحانات الثانوية بمحافظاتهم؟

ويقول أحد الطلاب الذي يقيم في ريف المحافظة الجنوبي: إن المعاناة ستكون كبيرة أمامه وأمام زملائه الذين سيتقدمون بدمشق، موضحاً أنهم سيقطعون مسافة لا تقل عن ٢٠٠ كم ذهاباً وإياباً خلال أيام الامتحان وتكبيدهم أعباء مالية كبيرة، عدا الوقت الذي سيهدر خلال قطع تلك المسافة.

وتساءل الطلاب: هل ستوفر الوزارة أو المحافظة وسائل المواصلات اللازمة، وخاصة أن هناك تجارب سابقة عانى فيها الطلاب إيجاد وسيلة نقل توصلهم إلى مراكز امتحاناتهم وخاصة أنهم سينتقلون من ريف المحافظة الجنوبي إلى دمشق بأكثر من وسيلة.

كلمة لمديرية التربية

من جهته بيّن معاون مدير التربية أنه تم تكليف دائرة الامتحانات بتربية القنيطرة للتواصل مع امتحانات دمشق لمعرفة عدد المتقدمين لامتحانات الثانوية العامة، وذلك من أجل مخاطبة المحافظة لتأمين باصات نقل داخلي من مجلس مدينة القنيطرة لنقل الطلاب إلى المدينة وإعادتهم إلى أرض المحافظة أيام الامتحانات.

وفي تصريح لـ«الوطن» أعرب عن أمله بأن يتم العدول عن قرار حرمان الطلاب الذكور من التقدم بمحافظتهم بسبب الظروف المعيشية الصعبة وتكبيد الأهالي أعباء مالية إضافية، عدا الوقت والجهد من التنقل من أقصى ريف المحافظة إلى مدينة دمشق، وتطبيق العقوبات التي نص عليها المرسوم الأخير في حال وجود أي إساءة للعملية الامتحانية وليس حرمان الطلاب من التقدم بمحافظتهم.

توفّر ٢٠٠٠ فرصة عمل في حال تشغيلها

٣ مشاريع حيوية خاصة متوقفة ومتعثرة في طرطوس منذ عدة سنوات تنتظر من يعالج مشكلاتها

طرطوس- هيثم يحيى محمد

مشاريع خاصة مهمة وحيوية عديدة في محافظة طرطوس دخلت منذ سنوات نادي المشاريع المتوقفة والمتعثرة لأسباب يتعلق معظمها بقرارات حكومية وبعضها بأصحابها، ورغم الكتابة عنها بناء على شكاوى ومعاناة أصحابها ووجود عشرات المراسلات بين السلطات المحلية والمركزية بشأنها مازالت من دون معالجة لتاريخه وما زال واقعها يشهد على أن جهاتنا المعنية تقول الكثير بشأن الاستثمار ودعمه ولا تفعل إلا القليل.. القليل.

من هذه المشاريع في طرطوس ثلاثة مشاريع أولها معمل عصائر الحمضيات في الصفصافة الذي صدر القرار بترخيصه منذ عام ٢٠١٨ ولم يستكمل حتى الآن لأسباب يتعلق بالمستثمر، والمشروع الثاني هو معمل الأحذية الرياضية في يحمور الذي مضى نحو ١٥ عاماً على توقيفه من أجل توسيعه وما زالت قضيته أمام اللجنة الإقليمية بالمحافظة منذ شهور عديدة بعد أن قرر مجلس بلدية يحمور الموافقة على التوسع الأفقي فيه.

أما المشروع الثالث هو معمل الدواء في بويضة السويقات بريف صافيتا المتوقف رغم أن مبناه جاهز بناء على الترخيص الذي حصل عليه عدد من الصبادلة ثم منعوا من تركيب الآلات بحجة أن تعميم الحكومة يمنع إقامة معامل خارج المدن الصناعية.

أمين عام محافظة طرطوس حسان حسن أوضح لـ«الوطن» وضع هذه المشروعات التي يمكن أن توفر نحو ألفي فرصة عمل في حال معالجة أوضاعها قائلاً: فيما يتعلق بمعمل عصائر الحمضيات في الصفصافة فقد حصل على هاشم عجيب على قرار تشميل المشروع بقانون الاستثمار ومنحه ثلاث سنوات لتنفيذ المشروع وتم استثناؤه من دليل تصنيف الأراضي وتحديد مقدرتها الإنتاجية لأن المشروع حيوي للمحافظة.

وأضاف: تم حصل على رخصة البناء من بلدة الصفصافة لإقامة المشروع في عام ٢٠١٩ وتم تمديد مدة التنفيذ بعد أن انتهت المدة المحددة للمشروع (ثلاث سنوات) وتبرير التأخير في إنجاز أعمال تجهيز المنشأة ومنحه ٦ أشهر بقرار من المكتب التنفيذي لمجلس المحافظة وموافقة ثانية وللمرة الأخيرة مدة ٦ أشهر بقرار المكتب التنفيذي في العام الماضي.

وبين أنه خلال هذه الفترة لم يقم المستثمر بأي إجراء جدي بالتنفيذ لاستيراد وتركيب الآلات والمباشرة بالإنتاج وبالتالي فإن المحافظة قد قدمت كل التسهيلات المطلوبة.

أما بخصوص معمل الأحذية الرياضية في يحمور أوضح حسن أن موضوع الاعتراض المقدم من صاحب المنشأة على المخطط التنظيمي لبلدة يحمور والمعلن بشكل دوري هو قيد الدراسة من اللجنة الفنية الإقليمية من خلال جدول أعمالها القادم وسيتم البت به من اللجنة وإبلاغه النتيجة.

وأضاف: وبالنسبة لمعمل الأدوية في بويضة السويقات في صافيتا فلم يتم السماح بتركيب الآلات وتوقف المشروع بعد صدور تعميم رئاسة مجلس الوزراء رقم ١/٨١٩٨ لعام ٢٠١٩ بحصر إقامة مشاريع الأدوية البشرية ضمن المدن والمناطق الصناعية.

وأشار إلى أنه تم تشكيل لجنة خاصة على مستوى المحافظة برئاسة السيد نائب رئيس المكتب التنفيذي لدراسة هذه الحالة مع الحالات المشابهة بحضور أصحاب المشاريع، وتم رفع المقترحات للمعالجة كما تم تشكيل لجنة برئاسة وزير السياحة لدراسة المشاريع المتعثرة ورفع المقترحات المطلوبة للمعالجة وكانت النتيجة أنه تم تأكيد حصر مثل هذه المشاريع ضمن المناطق الصناعية في المحافظة.